

## إعلان "حوكمة" حول أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اجتمع مشاركون من عشر دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمثلون هيئات حكومية وتنظيمية وممارسون من مصر والأردن ولبنان وليبيا وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة، في أبوظبي يومي 26 و27 مايو 2009 لمناقشة ومراجعة أوضاع أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين في المنطقة.

وكانت الندوة من تنظيم معهد حوكمة الشركات "حوكمة" بالتعاون مع "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس (إنسول إنترناشيونال)، وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، ومركز أبوظبي لحوكمة المؤسسات، وبدعم من "لائم أند واتكينز".

إن دول واقتصادات المنطقة إذ:

تواجه انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأزمة الائتمان الناتجة عنها؛

وتدرك أن الأزمة المالية العالمية توفر فرصة للمضي في الإصلاحات الاقتصادية وبناء أنظمة إعسار مصممة لمواجهة المخاطر الشاملة، وإعداد إجراءات حديثة وعالية الكفاءة للإعسار؛

وتفهم الحاجة لمزيد من تطوير وتعميق أسواق المال في المنطقة؛

وتدرك الحاجة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدائنين والمدينين، وفي ضوء محدودية نظم الإعسار الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

وتشير إلى أهمية المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة وخارجها، وتعترف بأن نظم الإعسار ينبغي أن تعكس القيم الأساسية للمجتمع، وتتوافق مع التقاليد القانونية الوطنية؛

وبعد مراجعة الدراسة الإقليمية حول أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين في أحد عشر منطقة اختصاص قضائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومركز دبي المالي العالمي، واليمن) والتي أجراها "معهد حوكمة الشركات (حوكمة)"، و"البنك الدولي"، و"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، والاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس"، وبدعم من "برايسوتورهاوس كوبرز" و"كورن فيري إنترناشيونال"؛

فإنها:

تؤكد الدور المهم لوجود أنظمة سليمة للإعسار وحقوق الدائنين في تطوير أسواق المال والقطاع الخاص في المنطقة؛

وتدعو إلى تحديث أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية، لاسيما النقاط المرجعية الدولية المهمة حول قضايا قوانين الإعسار مثل "مبادئ الأنظمة الفاعلة للإعسار وحقوق الدائنين" الصادرة عن "البنك الدولي"، و"الدليل التشريعي حول الإعسار" الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "أونسيترال".



وتدرك أنه لا يوجد نموذج لأنظمة الإعسار على مبدأ "قياس واحد يلائم الجميع" بحيث يناسب كافة دول المنطقة، لكنها تحث على السعي إلى تنسيق الأنظمة لتشجيع مزيد من المستثمرين المحليين والعالميين، وتوفير قيمة إضافية لقطاعي الشركات والتمويل؛ وتعتبر أن دول المنطقة تواجه مشاكل متشابهة ينبغي التصدي لها، بما ينسجم مع المعايير الدولية والممارسات الرشيدة، مثل إجراءات التصفية / إعادة التنظيم، والإجراءات غير رسمية / وتلك التي تتم بإشراف المحاكم لإنقاذ الشركات، وتحديد أولوية المطالبات، والقدرات البشرية / المؤسسية ذات الصلة بالممارسين والقضاة العاملين على قضايا الإعسار، والإجراءات الخاصة لإعسار المؤسسات المالية، ودور الهيئات التنظيمية؛

وتحث صانعي السياسات والمشرعين والهيئات التنظيمية على الاعتراف بمزايا وجود نظام فاعل لقوانين الإعسار، والعمل على بناء والاهتمام بالأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية الضرورية للأنظمة السليمة للإعسار في المنطقة؛ وتشدد على مشاركة الممارسين العاملين في السوق، مثل المحاسبين، والمحامين، والمختصين في الإعسار، على العمل مع صانعي السياسات من أجل إنشاء البنية التحتية اللازمة لنظام سليم للإعسار، بما في ذلك الهيكلية التنظيمية الضرورية للمختصين في الإعسار؛

وتؤكد أهمية تعزيز الإطار المؤسسي للهيئات التنظيمية والقضائية وتطوير قدراتها الضرورية لتطبيق قوانين الإعسار بفاعلية وكفاءة؛

وتشيد بالمساعدة المتخصصة التي توفرها "مجموعة البنك الدولي" على شكل مساعدة فنية مباشرة من أجل: (1) تحسين تشريعات الإعسار؛ و(2) بناء أطر لتسوية حالات الإعسار خارج قاعات المحاكم؛ و(3) زيادة القدرات المحلية للتنظيم الفاعل للممارسين في مجال الإعسار، وتهدف جميع هذه العوامل، ضمن جملة من الأمور، إلى خفض الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات الإعسار؛ وتعلن تأسيس منتدى إقليمي حول أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين يكون هدفه دمج وتنقيف وإطلاع مزيد من الأطراف المعنيين حول عملية الإصلاح، وأن يكون منصة لمشاركة أفضل الممارسات العالمية والإقليمية على صعيد أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين في مجالي السياسات والبنية التحتية.

وتتضمن الخطوات المستقبلية لأنظمة الإعسار وحقوق الدائنين في المنطقة:

1. وضع اللامسات النهائية على الدراسة الإقليمية حول أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين والتي أجراها معهد حوكمة الشركات "حوكمة"، و"البنك الدولي" ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس، وتضمينها مجموعة من التوصيات
2. نشر الدراسة وتوزيعها على نطاق واسع لأكثر عدد ممكن من الجمهور، بما يسهم في مشاركة الوزراء، والهيئات التنظيمية، والمشرعين، والمحاسبين، والمدققين، وقطاع الشركات المصرفية وغير المصرفية، ومجتمع الأكاديميين، ووسائل الإعلام، لتصبح الدراسة مرجعاً ودليلاً لتحسين الأنظمة المحلية وتطبيقها بفاعلية.
3. إعداد سلسلة من البرامج الموجهة لشرائح محددة ضمن مختلف القطاعات على أساس إقليمي ووطني من أجل تسهيل مقارنة ومشاركة أفضل الممارسات التي تساعد في الارتقاء بأجندة أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين وتطويرها
4. تطوير وتصميم برامج لتعزيز الوعي وبرامج تدريبية للممارسين والهيئات التنظيمية والقضاة